

**CAC, Casablanca, 19/12/2005, 4720**

Identification			
Ref 19863	Jurisdiction Cour d'appel de commerce	Pays/Ville Maroc / Casablanca	N° de décision 4720
Date de décision 20051219	N° de dossier	Type de décision Arrêt	Chambre
Abstract			
Thème Action en justice, Procédure Civile	Mots clés Validité, Cumul assignation en paiement et réalisation de gage		
Base légale	Source Non publiée		

## Résumé en français

Aucune disposition légale n'interdit au créancier hypothécaire de solliciter la réalisation du gage et d'assigner en règlement de la créance.

## Résumé en arabe

عقاري: دعوى الأداء - دعوى تحقيق الرهن - الجمع بينهما في آن واحد (نعم) - إنذار - حالة مطل - تعويض) نعم )

## Texte intégral

محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء قرار رقم 4720 صادر بتاريخ 2005/12/19 عقاري: دعوى الأداء - دعوى تحقيق الرهن - الجمع بينهما في آن واحد (نعم) - إنذار - حالة مطل - تعويض) نعم ( السيد صلاح حوسني / ضد البنك التجاري المغربي التعليل: في الاستئناف الأصلي : حيث أسس الطاعن استئنافه بكونه لا يمكن للمستأنف عليه الجمع بين دعوى الأداء لاستخلاص دينه المضمون ويتبع المسطرة المقررة قانونا لتحقيق الرهن الرسمي في آن واحد. لكن حيث إنه ليس في القانون ما يمنع الدائن المرتهن من القيام بالدعوتين المذكورتين معا في سبيل الحصول على دينه وهو ما أكده المجلس الأعلى في قراره المؤرخ 7/4/2004 في الملف التجاري في عدد 1/3 /2002/452 مما يجعل السبب الذي استند عليه المستأنف غير منتج ويتعين الحكم برده. في الاستئناف الفرعي : حيث التمس الطاعنة الحكم لفائدتها بمبلغ 1.094.970,05 درهم في مواجهة المستأنف أصليا عوض مبلغ 1.094.794,05 درهم نظرا للخطأ الذي شاب الحكم الابتدائي وتعويض عن التماطل قدره 10.000,00 درهم. وحيث إن الحكم الابتدائي المطعون فيه أفاد في وقائعه بكون

مديونية الطاعنة محددة في مبلغ 109.497,05 درهم وأن الوثائق المدلى بها تؤكد، وبالتالي يتعين إقرار المديونية في المبلغ المذكور بدلا من مبلغ 1.094.794,05 درهم. وحيث إنه فيما يتعلق بطلب التعويض عن التماطل فإن الثابت من المادة 255 من قانون الالتزامات والعقود فإن المدين يكون في حالة مطل بالمطالبة القضائية ولو رفعت إلى قاضي غير مختص وعليه واستنادا إلى هذه الدعوى المرفوعة ضد المستأنف يكون هذا الأخير في حالة مطل تستحق عنه الطاعنة تعويضا تحده المحكمة بما لها من سلطة تقديرية في مبلغ عشرة آلاف درهم. وحيث إن خاسر الدعوى طلبا أو طعنا يتحمل صائرها. لهذه الأسباب فإن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء وهي تبت انتهائيا حضوريا علنيا: في الشكل : بقبول الاستئناف الأصلي والفرعي. في الجوهر: باعتبار الفرعي وتعديل الحكم الصادر عن المحكمة التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 3/1/2005 في الملف عدد 9690/5/2003 وذلك برفع أصل الدين المحكوم به إلى حدود مبلغ 1.094.970,05 درهم وبإلغائه فيما قضى به من رفض لطلب التعويض والحكم من جديد على المستأنف الأصلي بأدائه لفائدة المستأنف الفرعي مبلغ 10.000,00 درهم كتعويض عن التماطل وتأييده في الباقي ويرد الاستئناف الأصلي مع تحميل رافعه كافة المصاريف.